الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/662
S/1996/924
11 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٢ من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى البيان المرفق الصادر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في ختام الاجتماع الاستثنائي لوزراء المعونات الانمائية والانسانية بالاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما إحدى الوثائق الرسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) جون كامبل
الممثل الدائم

141196 131196 96-31473

9631473

المرفق

بيان صحفي صادر في ختام الاجتماع الاستثنائي لوزراء المعونات الانمائية والانسانية بالاتحاد الأوروبي، بروكسل، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

عقد اجتماع استثنائي لوزراء المعونات الانمائية والانسانية بالاتحاد الأوروبي في بروكسل، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لبحث التطورات الأخيرة في منطقة البحيرات العظمى ومناقشة الحالة الانسانية للاجئين والمشردين في شرق زائير، وطرق وسبل العمل على تخفيف وطأة الأزمة الانسانية وتعزيز احتمالات التوصل إلى حل مستدام. ورأس الاجتماع وزير الدولة بأيرلندا، جوان برتون، وحضره وزراء المعونات الانمائية والانسانية أو ممثلون من جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. ومثلت اللجنة السيدة ايما بونينو والبروفيسور ج. بينهيرو.

وأدلى المفوض بينهيرو ببيان عام قصير عن الحالة التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى وأحاطت المفوضة بونينو الوزراء علما باستجابة اللجنة الانسانية للأزمة حتى الآن وعرضت خطة عمل، ستجري دراستها على الفور وبالمزيد من التفصيل في اللجنة المختصة المعنية بالمعونة الانسانية. وأكدت المفوضة بونينو أن التدخل الفوري يتسم بالالحاح لتخفيف حدة معاناة اللاجئين والمشردين وعرضت أفكارا تتعلق بالعمل المستقبلي. وأحاط المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد أخيو، الاجتماع علما بالحالة المعقدة الراهنة في المنطقة. وقام أيضا كل من السيد أكاشي، وكيل الأمين العام، ادارة الشؤون الانسانية، والسيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والسيدة بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيد غريس، مساعد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد ديكورتان، مدير عمليات لجنة الصليب الأحمر الدولية، باحاطة اللجنة علما بالحالة الانسانية في المنطقة.

وأكد الاجتماع مجددا قلق الاتحاد الأوروبي العميق ازاء تدهور الحالة في شرق زائير وما تمثله من تهديد للسلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأكملها. وأكد مجددا تصميم الاتحاد والتزامه ببذل كل ما في وسعه لتقديم المعونة والمساعدة إلى الفئات الأضعف مناعة من السكان واللاجئين والمشردين في شرق زائير في صورة فورية ومنع وقوع مأساة انسانية أخرى هناك، وتلافي وقوع كارثة انسانية مأساوية محتملة في المنطقة. وأعاد الاجتماع أيضا تأكيد رأي الاتحاد بأن المشاكل المعقدة الراهنة يمكن حلها فقط من خلال الحوار المبكر والموضوعي، ودعا مرة أخرى جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك زائير ورواندا على وجه الخصوص، إلى البدء في مثل هذه العملية في أقرب وقت ممكن. وسلم الاجتماع بالترابط

القوي بين الاحتياجات الانسانية الفورية والقضايا السياسية الأوسع نطاقا الكامنة خلف الصراع والحاجة إلى معالجتها بطريقة شاملة.

وفي هذا الصدد، أعرب الاجتماع عن تأييده التام لجهود الأمم المتحدة، والزعماء الإقليميين، ومنظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى تسهيل التوصل إلى حل سلمي وشامل للصراع، وأكد مجددا التزام الاتحاد بتقديم المساعدة بكل طريقة ممكنة. ورحب بنتيجة مؤتمر قمة نيروبي لرؤساء دول المنطقة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأيد الاجتماع النداء الذي وجهه رؤساء الدول في بيانهم الصحفي من أجل وقف فوري لاطلاق النار، الذي ينبغي الالتزام به بدقة للتمكين من توسيع نطاق الجهود الدبلوماسية لتحقيق سلام دائم. وأعرب الاجتماع عن تأييده للرأي الذي أعرب عنه رؤساء الدول الإقليميين فيما يتعلق بأهمية السلامة الإقليمية لزائير، وفقا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما إعلان القاهرة لعام ١٩٦٤، ووضع حد للغارات عبر الحدود والحقوق الثابتة لجميع الأشخاص، بما في ذلك حقوق المواطنة والجنسية. ورحب الاجتماع بنداء رؤساء الدول من أجل اقامة ممرات وملاذات مؤقتة آمنة داخل زائير بغية تيسير تقديم المساعدة الانسانية وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، وأشارت إلى طلبهم بهذا الصدد إلى مجلس الأمن، بنشر "قوة محايدة". ورحب الاجتماع أيضا بنداء رؤساء الدول من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى إعادة اللاجئين الطوعية إلى رواندا "تنفيذ القرار القائم منذ أجل طويل بالفصل بين ممارسي الترهيب واللاجئين حسني النية". وأكد الاجتماع أيضا أهمية دعم العملية الديمقراطية في زائير.

وأشار الاجتماع إلى أن الترتيبات الخاصة مطلوبة بصفة عاجلة لضمان حالة آمنة مستقرة في شرق زائير، بغية تيسير المهام الإنسانية اللازمة وعملية الحوار على السواء. وأشارت إلى أن مجلس الأمن تابع الجهود الرامية لتحقيق هذه الغاية، واضعا في الاعتبار المقترحات الأخيرة التي قـُدمت. وقام الوزيران الفرنسي والإسباني بإحاطة الاجتماع علما باقتراحهما في هذا الصدد من أجل تشكيل قوة مؤقتة للأغراض الإنسانية الصرفة بغية التمكين من تسليم المعونة إلى السكان المعنيين.

وفي هذا السياق، أشار الاجتماع إلى استنتاجات المجلس الأوروبي المعقود في فلورنسا في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ التي أشارت إلى أن المجلس "يواصل تأييد الدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بغية القيام، في إطار نهج عالمي، بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات وكفالة احترام الالتزامات".

وأعرب الاجتماع عن تقديره الحميم لجهود المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي الذي يسعى، بالنيابة عن الاتحاد، إلى تيسير التوصل إلى حل سلمي للصراع ومعالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية، ورحب بحقيقة أن السيد أخيو سيواصل عمله في المنطقة بهذا الصدد. وتطلع إلى التنسيق الوثيق بينه وبين المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السفير ريمون كريتيان، الذي عـُين مؤخرا.

ووافق الاجتماع على أن يوفد على الفور بعثة خاصة من وزراء التنمية في أيرلندا وإيطاليا وهولندا علاوة على المفوضة بونينو، للقيام بتقييم للحالة الإنسانية وتحديد طرق وسبل الإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية. وسيشارك أيضا المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في البعثة. وسيجري إبلاغ نتائج البعثة على الفور إلى مجلس الشؤون العامة.

وأشار الاجتماع إلى التزام الاتحاد بتعزيز العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية. وأكد بقوة الحاجة إلى ضمان ممرات إنسانية آمنة ومحمية بغية تيسير تسليم إمدادات الإغاثة الفورية إلى ضحايا الأزمة حيثما وجدوا، وكذلك عودة اللاجئين الطوعية الآمنة والمتسمة بالكرامة إلى بلدانهم الأصلية. وأشير أيضا إلى الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية وكذلك تعزيز النظام القانوني، لا سيما داخل رواندا، بغية تسهيل إدماج اللاجئين العائدين.

ووافق الاجتماع على الحاجة إلى العمل بطريقة متناسقة مع الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية لكفالة استجابة إنسانية فعالة للأزمة، وأكد على الدور التنسيقي لإدارة الشؤون الإنسانية بمنظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى احتياجات الوكالات الإنسانية من الموارد ووافق على أهمية ضمان توفر موارد المعونة من أجل الأولويات المتفق عليها باعتبارها مسألة ملحة. ودعا الاجتماع جميع الأطراف في المنطقة إلى ضمان سلامة وحرية التنقل لجميع أفراد المعونة الإنسانية الدولية.

ومنذ بداية الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى في عام ١٩٩٤، قدمت الجماعة الأوروبية ما يصل إلى ٧٥٥ مليون وحدة نقد أوروبية كمعونة إنسانية. وفي الاجتماع، أشارت الوكالات الإنسانية إلى أنها ستصبح قريبا في وضع يمكنها من تقديم اقتراحات إلى الجماعة والدول الأعضاء بها فيما يتعلق بالمتطلبات والاحتياجات الدقيقة. واتفق على إيلاء اهتمام لتلك النداءات بأسرع ما يمكن.

وأكد الوزراء أن نطاق الأزمة الإنسانية الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى يدعو إلى استجابة دولية متماسكة ومتضافرة. وجرى التأكيد مجددا على أن الاتحاد سيضطلع بدوره كاملا في هذه المهمة.

- - - - -